

## الملخص التنفيذي

يتزايد قلق المواطنين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إزاء المشكلات المحتملة المرتبطة بالنظام السياسي الديمقراطي. على مدار العقد الماضي، وعلى الأخص خلال السنوات الخمس الأخيرة، طرأت زيادة كبيرة في درجة إيمان المواطنين بأن النظم الديمقراطية لا تقدم حلول مثلى لمفاتيح الأداء الاقتصادي والاستقرار والحسم في القرارات. في بعض الدول، زاد كثيراً القلق حول هذه المشكلات المحتملة. على سبيل المثال، فإن المواطنين في تونس والعراق حالياً يقبلون بواقع 50 نقطة مئوية أكثر على القول بأن الديمقراطية تعاني من بعض هذه القيود، مقارنة بنسبة من كانوا يؤمنون بهذه الآراء قبل عشر سنوات.

في المجمل، يسعى المواطنون في المنطقة إلى إيجاد حلول للمشاكل الكبرى التي يعانون منها في حياتهم. تشمل هذه المشاكل على سبيل المثال لا الحصر الكساد الاقتصادي، وارتفاع نسب البطالة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وعدم الاستقرار الداخلي في بعض الدول. حتى وقت قريب، كان الكثيرون على ما يبدو يؤمنون بأن الديمقراطية نظام قادر على مواجهة هذه التحديات. على مدار الـ 75 سنة الأخيرة، كانت النظم الديمقراطية بشكل عام أكثر ثراءً، وأكثر استقراراً سياسياً، وأقل فساداً، وأعلى كفاءةً في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين مقارنة بالأنظمة الدكتاتورية.<sup>1</sup> لكن في السنوات الأخيرة، يبدو أن الكثير من النظم غير الديمقراطية قد أصبحت أكثر جاذبية، بما في ذلك النظام الصيني، الذي قاد نمواً اقتصادياً سريعاً على مدار السنوات الأربعين الأخيرة. في هذه البيئة العالمية الجديدة، يبدو أن الكثيرين في المنطقة غير واثقين من أن الديمقراطية قادرة على تقديم الحلول لمشكلات بلادهم.<sup>2</sup>

كما أنه وبالنظر إلى تجارب دول المنطقة عبر السنوات العشر المنقضية، فربما ليس من المدهش أن شكوك المواطنين حول مزايا الديمقراطية قد ازدادت. تونس ولبنان والعراق هي دول المنطقة التي شهدت انتخابات عامة مهمة خلال العقد الماضي، حيث تغيرت الحكومات في كل من هذه الدول بناء على نتائج صناديق الاقتراع. على أن تجارب هذه الدول مجتمعة تُظهر بوضوح أن الديمقراطية لم تكن بالحل السحري لتحديات كل دولة. إجمالي الناتج المحلي التونسي الآن أقل مما كان عليه في 2011، ويواجه لبنان انهياراً مالياً، فيما يعاني العراق من اضطرابات داخلية كبيرة.

إلا أنه ورغم تنامي القلق إزاء فعالية الديمقراطية، لم يتخل المواطنون تماماً عن هذا النظام السياسي. هناك أغليات كبيرة ما زالت تؤمن بأن الديمقراطية هي أفضل نظام، بغض النظر عن أوجه قصورها. وفي ما يعكس التزاماً أعمق بالديمقراطية، تؤكد الأغليات أيضاً على أنها النظام

<sup>1</sup> انظر:

Olson, Mancur. 1993. "Dictatorship, Democracy, and Development." *American Political Science Review* 87:3, p. 576-576.

<sup>2</sup> انظر:

Jamal, Amaney and Robbins, Michael. 2022. "Why Democracy Stalled in the Middle East." *Foreign Affairs* 101:2, 22-29

السياسي الوحيد المناسب في جميع الدول التي شملها الاستطلاع تقريباً. هذا الأمر يعني أن المواطنين في المنطقة يدركون أن الديمقراطية قد لا تكون مثالية، لكن الأغلبية ترى أنها أفضل من نظام غير ديمقراطي.

يجدر بالذكر أيضاً أنه رغم تنامي القلق حول مدى فعالية هذا النظام، ففي أغلب الدول لم يتغير التصور القائل بأن الديمقراطية هي أفضل النظم أو النظام الفعال الوحيد، بدرجة كبيرة، على مدار العقد الماضي. في أغلب دول الاستطلاع، تبين تراجع الدعم العام للديمقراطية بدرجة طفيفة، إن وُجدت، في حين ازداد في بعض الدول إقبال المواطنين على القول بأن الديمقراطية مفضلة دائماً على النظم الأخرى، مقارنة بالسنوات السابقة.

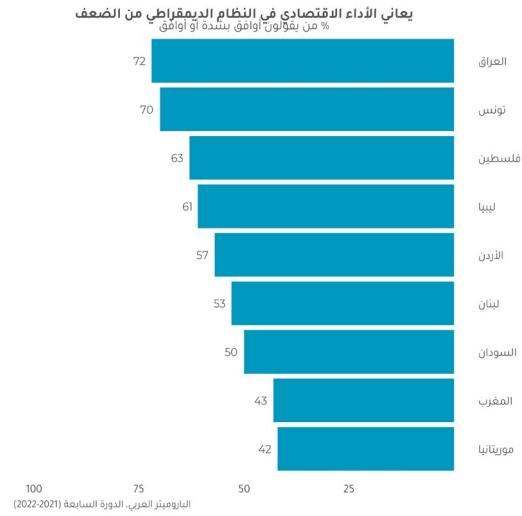
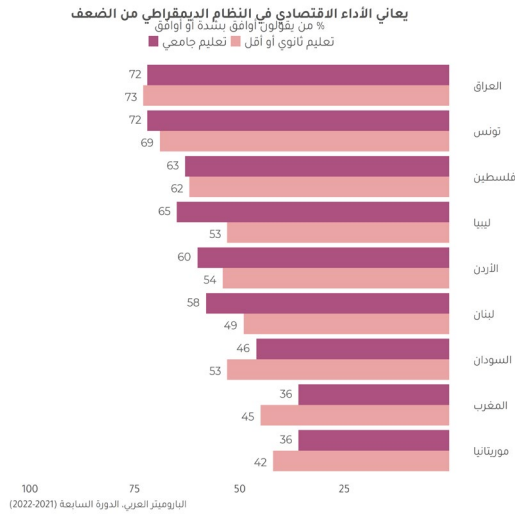
كما أنه ورغم أن المواطنين الأعلى تعليماً يميلون لدعم الديمقراطية أكثر من غيرهم، لم تكن هناك اختلافات كبيرة بحسب العمر أو النوع الاجتماعي أو مستوى الدخل، ما يعني أن هناك على ما يبدو دعم عريض للديمقراطية، إذ يفضل الأغلبية هذا النظام عبر مختلف فئات المجتمع.

كانت هذه من بين النتائج الأساسية لعشر استطلاعات رأي ممثلة لمستوى الدولة عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة 2021 - 2022، ضمن أعمال الدورة السابعة من الباروميتر العربي. تشمل النتائج نحو 23 ألف مقابلة عبر المنطقة، وبها هامش خطأ 2 نقطة مئوية في كل دولة. إجمالاً، يتضح من هذه النتائج أن الناس عبر المنطقة يدركون أن الديمقراطية لا تمثل حلاً كاملاً وشاملاً لكافة مشكلات بلادهم، لكنهم ما زالوا داعمين لها أكثر من النظم السياسية الأخرى.

## بواعث القلق من الديمقراطية

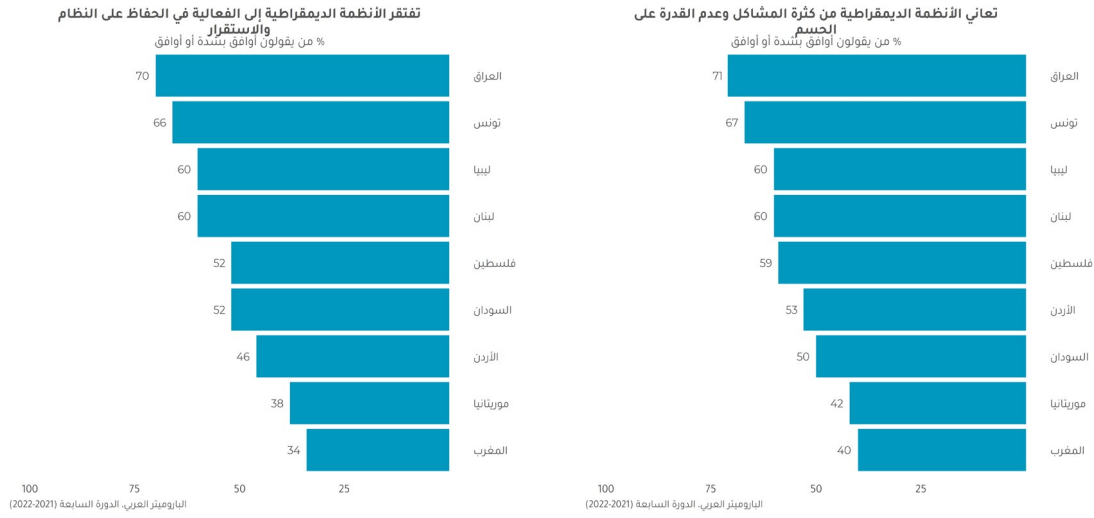
في الوقت الحالي، لدى المواطنين عبر المنطقة تحفظات كبيرة إزاء الديمقراطية كنظام للحكم. منذ تأسيسها في 2006، تطرح شبكة الباروميتر العربي أسئلة حول درجة اعتقاد الناس في المنطقة بأن الديمقراطية مرتبطة بمشاكل يؤكد منتقدي الديمقراطية أنها تعاني منها. هذه الأسئلة تتعلق بمدى الأداء الاقتصادي في النظم الديمقراطية، وفكرة أن الديمقراطية غير حاسمة ومليئة بالشد والجذب والتردد قبل اتخاذ القرارات، وأن الديمقراطية غير فعالة في ضمان الاستقرار.

في سبع من الدول التسع التي تم إجراء استطلاع الدورة السابعة من الباروميتر العربي و إدراج هذه الأسئلة فيها، أكد النصف أو أكثر تأييدهم لمقولة إن الأداء الاقتصادي ضعيف في ظل النظام الديمقراطي. هذا الرأي منتشر أكثر في العراق (72 بالمئة) وتونس (70 بالمئة) وهما البلدان اللذان كانت الانتخابات فيهما - عبر المنطقة - حقيقية وفعالة على مدار العقد الماضي. في الوقت نفسه، يعتقد هذا الرأي عدد كبير من المواطنين في فلسطين (63 بالمئة) وليبيا (61 بالمئة). أقل بلدين اقتناعاً بهذا الأمر هما المغرب (43 بالمئة) وموريتانيا (42 بالمئة)، رغم انتشار هذا التصور فيهما، حيث يؤيده أكثر من 4 من كل 10 أفراد في البلدين.



يُلاحظ أن هذا الرأي محل اتفاق الكبار والصغار، الرجال والنساء، الأعلى دخلاً والأقل دخلاً في جميع دول الاستطلاع تقريباً. في نفس الدول، هناك اختلاف بسيط بحسب المستوى التعليمي. على أن كثيراً ما ظهر أن الحاصلين على شهادة جامعية أو درجة تعليمية أعلى يُرجح أن يقولوا بأن الأداء الاقتصادي أضعف في ظل الديمقراطية، مقارنة بالأقل تعليماً. في ليبيا، الحاصلون على شهادة جامعية يقبلون على اعتناق هذا الرأي أكثر بفارق 12 نقطة مئوية مقارنة بغير الحاصلين على تعليم جامعي. الفجوة نفسها موجودة في كل من لبنان (+9 نقاط مئوية) والأردن (+6 نقاط مئوية). لكن هذا الاختلاف ليس موجوداً في كل الدول. في المغرب (-9 نقاط) وموريتانيا (-6 نقاط) فإن الحاصلين على شهادة جامعية أقل إقبالاً على هذا الرأي.

الآراء مشابهة فيما يخص مقولة إن النظم الديمقراطية غير حاسمة، حيث يعتنق النصف أو أكثر هذا الرأي في سبع من دول الاستطلاع التسع. الثلثان على الأقل يؤيدون هذه المقولة في العراق (71 بالمئة) وتونس (67 بالمئة)، و6 من كل 10 تقريباً يؤيدونها في ليبيا (60 بالمئة) ولبنان (60 بالمئة) وفلسطين (59 بالمئة). مرة أخرى، كانت موريتانيا فقط (42 بالمئة) والمغرب (40 بالمئة) هما البلدان اللذان يؤمن أقل من النصف فيها بمعاناة الديمقراطية من هذه المشكلة. ومرة أخرى، كانت الاختلافات بين الفئات السكانية المختلفة ضئيلة، ما يعني أن المواطنين من جميع الخلفيات تقريباً يعتنقون هذا الرأي بالدرجة نفسها.



التصور القائل بأن الديمقراطية غير فعالة في الحفاظ على النظام والاستقرار منتشر أيضاً عبر دول المنطقة، حيث الأغلبية في ست من دول الاستطلاع تعتقد هذا الرأي. كما ورد في التحديات الأخرى المذكورة أعلاه وتصورات الناس عن انتشارها في النظم الديمقراطية، فإن العراق (70 بالمئة) وتونس (66 بالمئة) يبرزان في نسب الإقبال على تأييد هذا الرأي مقارنة بالنسب في الدول الأخرى. لكن 6 من كل 10 مواطنين في ليبيا ولبنان يتشاركون هذا الرأي، وكذلك أكثر من النصف في السودان وفلسطين (52 بالمئة هنا وهناك). في الوقت نفسه فإن أقل من النصف يؤيدون هذه المقولة في الأردن (46 بالمئة) وموريتانيا (38 بالمئة) والمغرب (34 بالمئة). وكما كان الحال بالنسبة لبواعث القلق من الديمقراطية الأخرى، فإن هذا التصور يعتنقه الناس بغض النظر عن فئاتهم الديمغرافية.

## تزايد القلق إزاء فعالية الديمقراطية

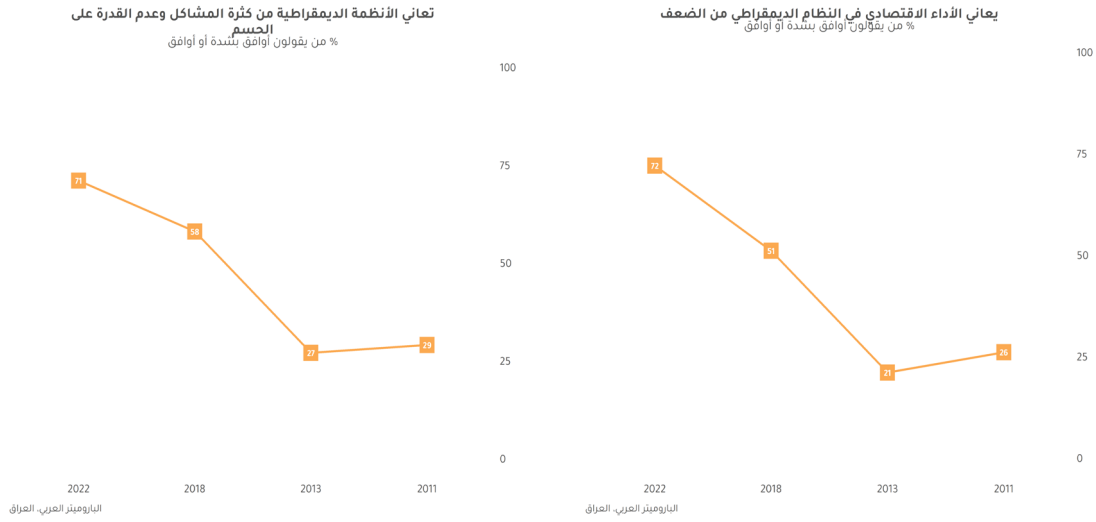
تزايد قلق الناس عبر المنطقة حول المشكلات المحتملة المرتبطة بالحكم الديمقراطي على مدار السنوات العشر الماضية. في وقت الانتفاضات العربية في 2011، كانت قلة نسبية تؤمن بأن الديمقراطية مرتبطة بتحديات مثل ضعف الأداء الاقتصادي أو عدم الحسم أو مشاكل الاستقرار. على سبيل المثال، لم يحدث في أي من الدول المشمولة في الاستطلاع في الدورة الثانية للباروميتر العربي (2010 - 2011) أن قال أكثر من نصف المواطنين إن الأداء الاقتصادي في النظم الديمقراطية ضعيف. الأمر نفسه ينسحب على إجابات المبحوثين حول علاقة الديمقراطية بعدم الاستقرار أو عدم الحسم، حيث اعتنق هذه الآراء أقل من النصف في جميع دول الاستطلاع المذكور.

وفي أغلب الدول، ظلت نسب الإقبال على هذه الآراء مستقرة نسبياً على مدار أغلب سنوات العقد التالي. الاستثناءات الوحيدة كانت الدول التي أصبحت أكثر ديمقراطية، أو التي شهدت على الأقل انتخابات حقيقية أثناء تلك الفترة. في تونس، البلد الذي شهد التجربة الديمقراطية الأعمق خلال عقد الألفية الثانية، كانت بواعث القلق حول الديمقراطية تزيد على مدار سنوات العقد المذكور.

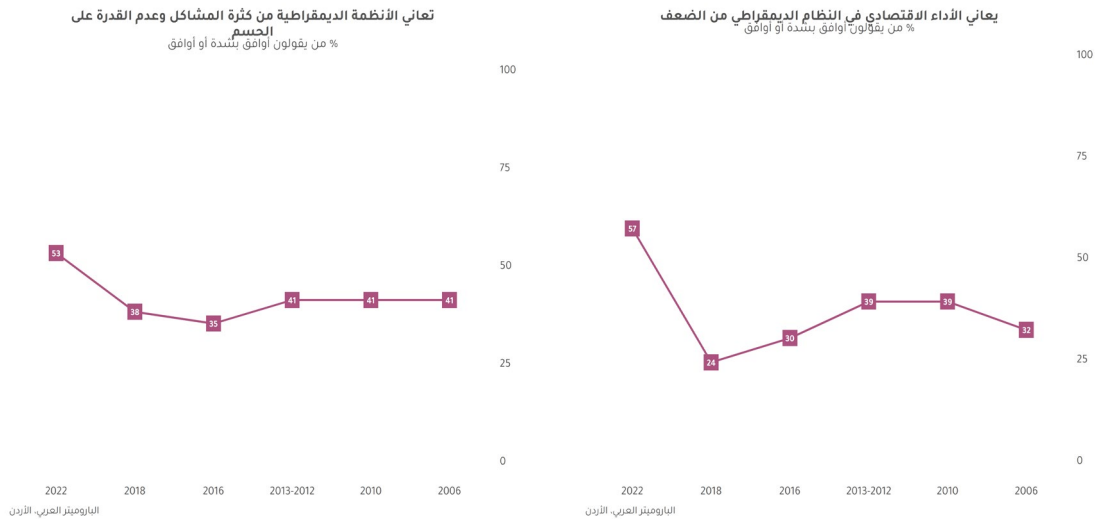
على سبيل المثال، في 2011 قال 17 بالمئة فقط من المواطنين إن الأداء الاقتصادي ضعيف في النظم الديمقراطية، وزادت النسبة إلى 70 بالمئة بحلول عام 2021. الأمر نفسه ينطبق على التصور بأن الديمقراطية غير حاسمة، إذ طرأت زيادة من 19 بالمئة إلى 67 بالمئة عبر السنوات نفسها، في حين زاد القلق إزاء قدرة الديمقراطية على حفظ الاستقرار من 17 بالمئة إلى 66 بالمئة خلال الفترة عينها.



هناك نسق مشابه في العراق، حيث زادت أيضاً بواعث القلق من الديمقراطية كثيراً خلال العقد نفسه. في 2011 كان ربع العراقيين فقط (26 بالمئة) يؤمنون بأن الأداء الاقتصادي للديمقراطيات ضعيف. بحلول 2022، كان الثلاثة أرباع تقريباً (72 بالمئة) يقولون نفس الشيء، في زيادة بلغت 46 نقطة مئوية. هذا التوجه نراه أيضاً في السؤال حول عدم قدرة النظم الديمقراطية على الحسم، إذ زادت نسبة الإقبال على هذه المقولة من 29 بالمئة في 2011 إلى 71 بالمئة في 2022 (زيادة 42 نقطة مئوية). الأمر نفسه ينطبق على مسألة عدم قدرة الديمقراطية على حفظ الاستقرار، حيث زادت نسبة تأييد المقولة من 23 بالمئة في 2011 إلى 70 بالمئة في 2022 (+47 نقطة مئوية). هذه النتائج توضح أن في هذين البلدين الذين شهدا تغييراً في الحكومات نتيجة للانتخابات على مدار العقد الماضي، ازدادت كثيراً التصورات حول قيود الديمقراطية.



لكن القلق إزاء الديمقراطية لم يعد يقتصر على الدول التي تعرضت لتجارب ديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حيث زادت المخاوف من الديمقراطية ومشاكلها في أغلب الدول، لا سيما في النصف الأخير من العقد. في الأردن بين 2006 و2018، تراوح التصور حول ارتباط الديمقراطية بالضعف الاقتصادي، بين 39 بالمئة (2010) و24 بالمئة (2018). لكن هذا القلق شهد زيادة كبيرة في معتنقيه بواقع 33 نقطة منذ 2018، إذ زاد من 24 بالمئة إلى 57 بالمئة في 2022. نفس النمط نراه في أصحاب الرأي بأن الديمقراطية غير حاسمة، حيث طرأت زيادة 15 نقطة مئوية في معتنقي هذا الرأي منذ 2018، وكذلك ما يتعلق بأن الديمقراطية غير فعالة في حفظ الاستقرار، وقد زاد الإقبال على هذه المقولة 16 نقطة مئوية خلال الفترة نفسها.



بيد أن الدولة التي شهدت أكبر زيادة في القلق حول الديمقراطية منذ 2018 هي المغرب. في 2018، كان 8 بالمئة فقط يقولون هناك إن الأداء الاقتصادي ضعيف في ظل الديمقراطية، وقد زادت النسبة إلى 43 بالمئة في 2022 (+35 نقطة مئوية). طرأت زيادات كبيرة أيضاً في الإقبال على مقولة إن الديمقراطية غير حاسمة (+26 نقطة مئوية) وإن الديمقراطية غير فعالة في الحفاظ على الاستقرار (+25 نقطة مئوية) خلال الفترة نفسها.



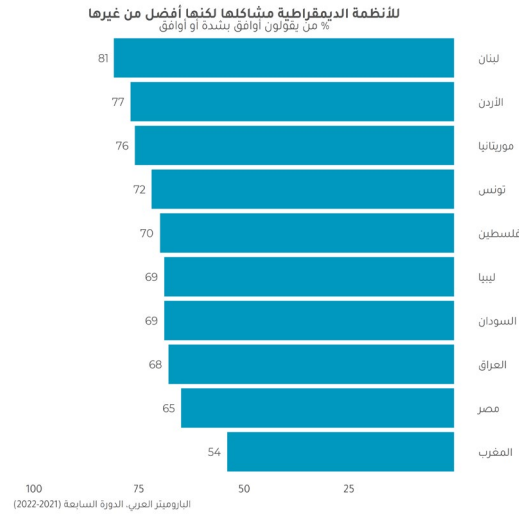
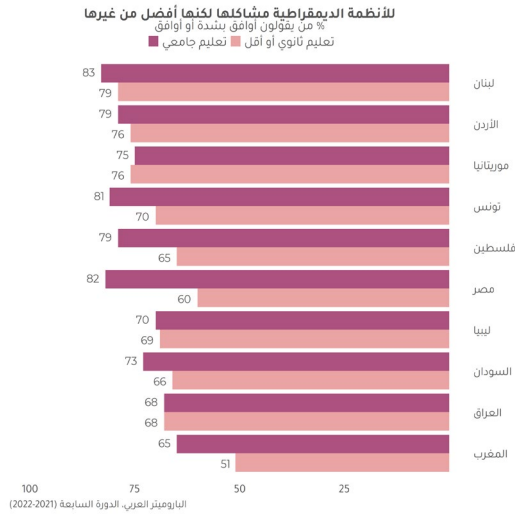
هذا التوجه في الآراء نحو تزايد القلق من المشكلات المرتبطة بالديمقراطية، يمتد إلى الدول الثماني التي أُجريت فيها الباروميتر العربي استطلاعات في دورتي 2018-2019 و2021-2022. هذه النتائج الإقليمية تُظهر بقوة أن التصورات حول مزايا الديمقراطية قد تراجعت عبر المنطقة في السنوات الأخيرة. لم تعد الديمقراطية تُعتبر في نظر المواطنين الحل السحري للتحديات السياسية والاقتصادية. أقر المواطنون بأن حتى النظام الديمقراطي ستبقى فيه مثل هذه المشاكل ولن تُحل. هذا التشكيك المتزايد في مزايا الديمقراطية متنسق مع توجه عالمي أعرض من الانحسار الديمقراطي، لا سيما في ضوء التحديات العالمية الاقتصادية والسياسية التي تعترض النظم الديمقراطية.<sup>3</sup> هذه النتائج الصادرة عن الباروميتر العربي توضح بجلاء أن المنطقة ليست محصنة أمام هذا التوجه الأوسع.

## دعم الديمقراطية

لكن رغم تزايد القلق من مشاكل الديمقراطية، فالمواطنون عبر المنطقة يؤكدون إلى حد بعيد أنه بغض النظر عن هذه المشكلات، لا تزال الديمقراطية هي النظام الأفضل للحكم في مجتمعاتهم. الأغلبية في جميع الدول العشر التي تم فيها الاستطلاع تعتنق هذا الرأي، وبلغت النسبة ثلاثة أرباع تقريباً في لبنان (81 بالمئة) والأردن (77 بالمئة) وموريتانيا (76 بالمئة). وفي الدول الأخرى، كان الثلثان تقريباً أو أكثر يعتنقون هذا الرأي في جميع الدول باستثناء المغرب، حيث بلغت النسبة 54 بالمئة فقط.

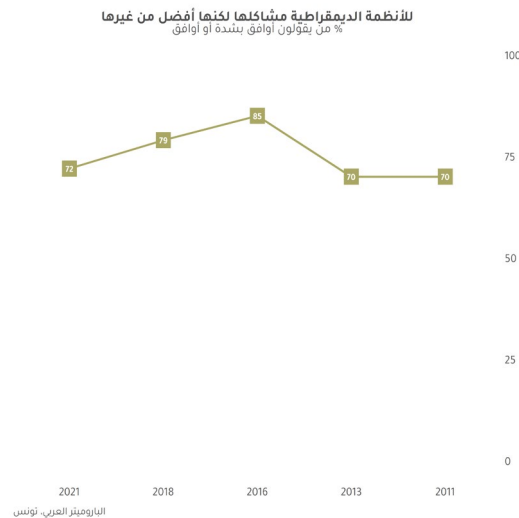
<sup>3</sup> انظر:

Diamond, Larry. 2020. "Democratic regression in comparative perspective: scope, methods, and causes." *Democratization* 28:1, p. 22-44.



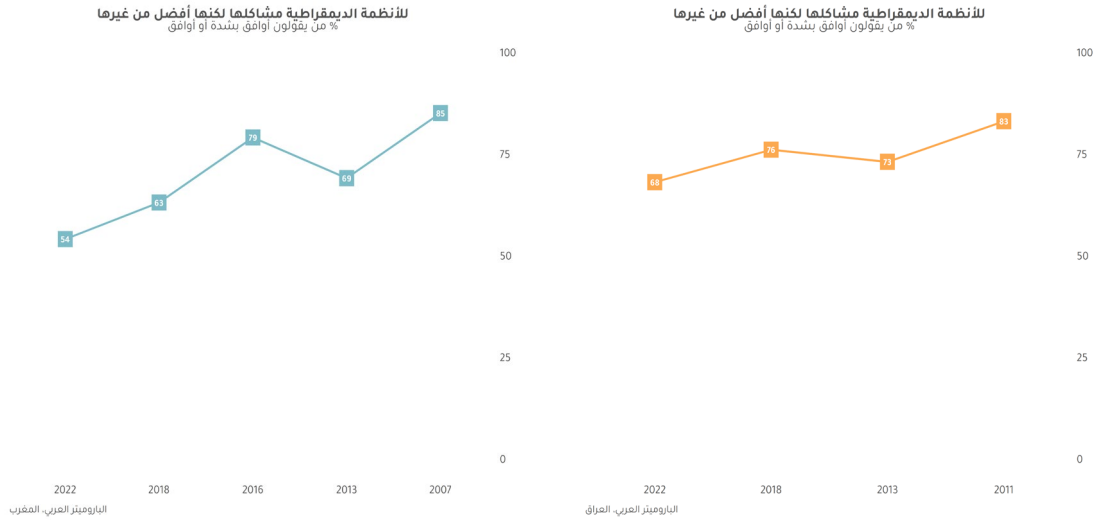
يبدو أن دعم الديمقراطية باعتبارها حسب التصورات أفضل نظام سياسي، يبلغ أقصاه في أوساط الحاصلين على شهادة جامعية أو مستوى تعليمي أعلى، مقارنة بالحاصلين على الثانوية فقط أو أقل. الفجوات كبيرة بصورة خاصة في كل من مصر (+22 نقطة) وفلسطين (+14 نقطة) والمغرب (+14 نقطة) وتونس (+11 نقطة). فضلاً عن هذا، فالدعم يبدو أكبر إلى حد ما في أوساط الشريحة العمرية 18-29 مقارنة بالبالغين من العمر 30 عاماً فأكثر. على سبيل المثال، فإن الشباب هم الأكثر إقبالاً على القول بأن الديمقراطية أفضل نظام، بفارق 13 نقطة مئوية في المغرب، و7 نقاط في السودان، و6 نقاط في الأردن، و5 نقاط في لبنان.

وعلى الرغم من تنامي القلق عبر المنطقة من المشاكل المحتملة للديمقراطية، ففي أغلب الدول لا تزال نسبة من قالوا إن الديمقراطية هي أفضل نظام للحكم ثابتة إلى حد كبير. في تونس، قالت نفس نسبة المواطنين تقريباً إن الديمقراطية أفضل نظام مقارنة بعام 2011 (+2 نقطة مئوية فقط). بالمثل، في الأردن، لم يطرأ انحدار يُذكر في هذه التصور، حيث المواطنين أكثر إقبالاً على تأييد هذه المقولة بواقع 3 نقاط مئوية في 2022 مقارنة بـ 2006 (77 بالمئة مقابل 74 بالمئة).



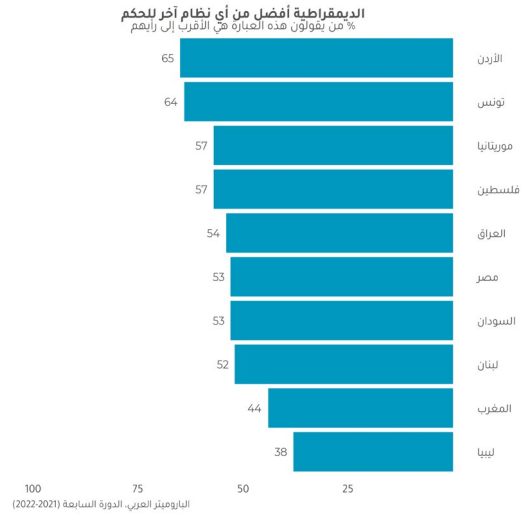
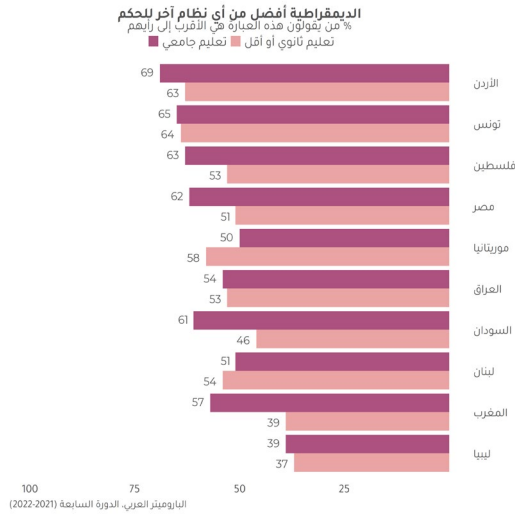


وفي الدول الأخرى، طرأ انحسار في دعم الديمقراطية كأفضل نظام سياسي. في العراق، تراجع الدعم بواقع 15 نقطة مئوية من 83 بالمئة في 2011 إلى 68 بالمئة في 2022. يمثل المغرب الاستثناء الأبرز هنا، ففي 2007 أكد 85 بالمئة من المغاربة أن الديمقراطية هي أفضل النظم السياسية. بينما بلغت هذه النسبة 54 بالمئة فقط في 2022، ما يمثل تراجعاً بواقع 31 نقطة مئوية.



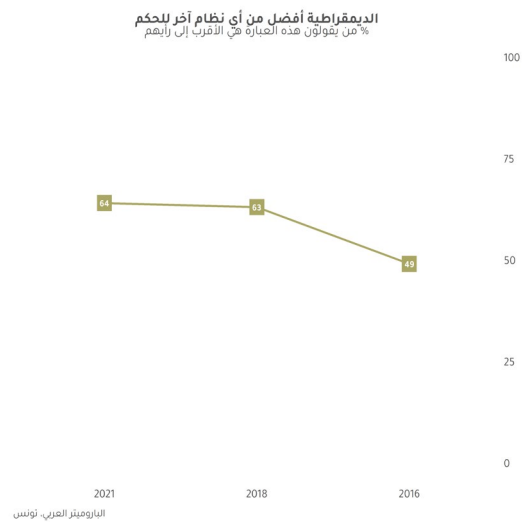
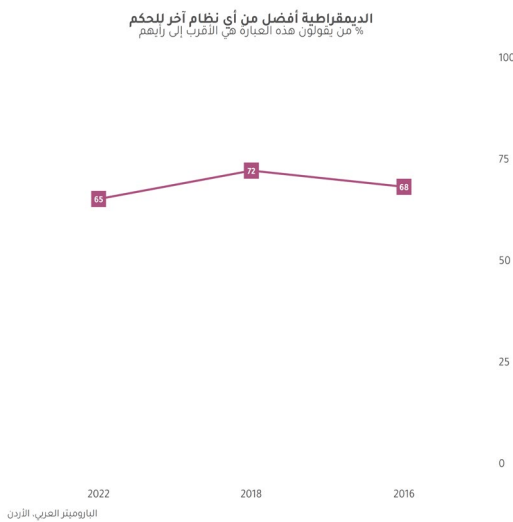
ثمة مؤشر أقوى على دعم الديمقراطية، لا يتصل بما إذا كان الناس يعتقدون أنها أفضل نظام أم لا، إنما مدى إيمانهم بأنها نظام الحكم الوحيد الفعال. ضم استطلاع الباروميتر العربي سؤالاً حول ما إذا كانت الديمقراطية مفضلة دائماً، أم أن أنظمة الحكم غير الديمقراطية مفضلة في بعض الأحيان، أو إذا ما كان نوع الحكومة لا يهم في حقيقة الأمر.

من غير المدهش أن نسب أقل في دول المنطقة قالت بأن الديمقراطية مفضلة دائماً، مقارنة بمن قالوا إن الديمقراطية هي أفضل نظام في المجمل. لكن مع ذلك، قالت الأغلبية إن الديمقراطية مفضلة دائماً في ثماني من عشر دول شملها الاستطلاع. هذا الرأي سائد في الأردن (65 بالمئة) وتونس (64 بالمئة) وفلسطين (57 بالمئة) وموريتانيا (57 بالمئة)، في حين عبّر النصف عن الرأي نفسه في السودان (53 بالمئة) ومصر (53 بالمئة) ولبنان (52 بالمئة). في المغرب فقط (44 بالمئة) وليبيا (38 بالمئة) قال أقل من النصف إن الديمقراطية مفضلة دائماً.

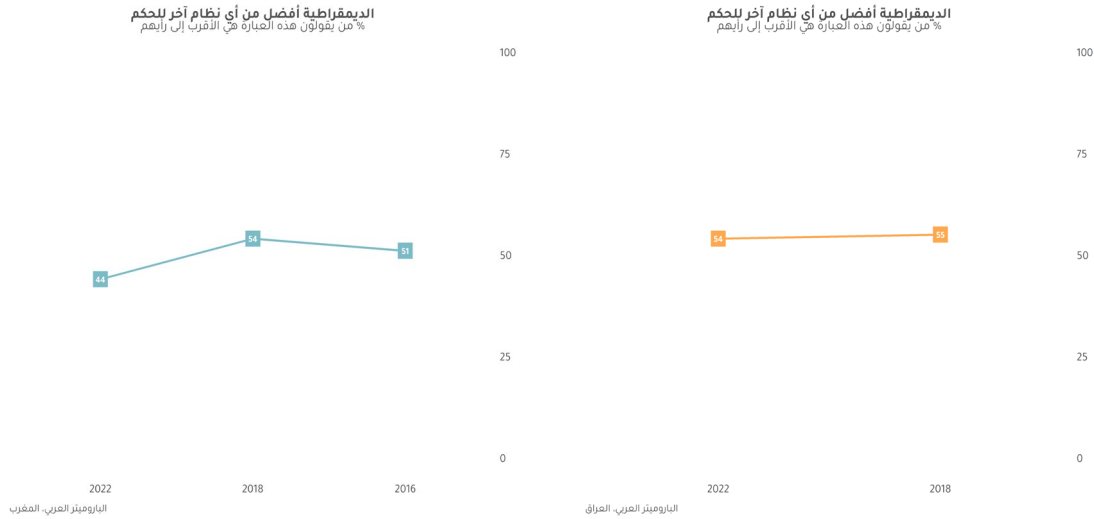


وكان الحاصلون على شهادة جامعية أو درجات علمية أعلى هم الأكثر نزوعاً للقول بأن الديمقراطية مفضلة دائماً، مقارنة بالحاصلين على تعليم ثانوي فقط أو أقل. الفجوات كبيرة في كل من المغرب (18 نقطة) والسودان (15 نقطة) ومصر (11 نقطة) وفلسطين (10 نقاط) والأردن (6 نقاط). في المجمل، يظهر من هذه النتيجة أن النخب المجتمعية، على الأقل بناء على مؤشر المستوى التعليمي، تميل للالتزام بدرجة أكبر بالديمقراطية كنظام سياسي.

الإحساس بأن الديمقراطية هي النظام الفعال الوحيد ليس تصوراً مستقراً أو ثابتاً عبر المنطقة. في تونس، زاد التصور بأن الديمقراطية هي النظام الفعال الوحيد بواقع 15 نقطة مئوية بين 2016 و2021. وسنة 2016 هي أول سنة تم فيها وضع هذا السؤال ضمن الاستطلاع. في الوقت نفسه، لم تطرأ في الأردن تغيرات ملحوظة خلاللفترة نفسها، إذ تراجع الإقبال على هذا الرأي بواقع 3 درجات مئوية من 68 بالمئة إلى 65 بالمئة.



وفي العراق لم يطرأ تغيير يُذكر فيما يخص هذا التصور، حيث قال 55 بالمئة إن الديمقراطية مفضلة دائماً في استطلاع 2018، وقال 54 بالمئة الأمر نفسه في استطلاع 2022. هنا أيضاً كان المغرب هو الاستثناء بين الدول الأخرى، حيث شهدت المملكة انحساراً متوسط المدى بواقع 7 نقاط مئوية، من 51 بالمئة في 2016 إلى 44 بالمئة في 2022.



## الختام

على السطح، يبدو أن الآراء حول الديمقراطية بالمنطقة متناقضة. ارتفاع معدلات القلق إزاء أداء النظم الديمقراطية فيما يخص جملة من القضايا، مثل الاقتصاد والاستقرار والقدرة على الحسم، يعتبر في المجمل تسليطاً للضوء على أوجه قصور مهمة في هذا النظام.

دول المنطقة التي شهدت انتخابات جديّة خلال العقد الأخير لم تحسن سمعة الديمقراطية بصورة خاصة. في تونس، أصبح إجمالي الناتج المحلي الآن أقل مما كان عليه وقت الثورة. وفي لبنان، أدى الانهيار الاقتصادي عام 2019 إلى زيادة هائلة في معدلات الفقر. كما أخفقت الحكومة في منع انفجار مرفأ بيروت المدمر في أغسطس/آب 2020. في العراق، عانى نظام الحكم الضعيف من انقسامات أدت إلى سيطرة الدولة الإسلامية على مناطق كبيرة من الدولة.

وبالنظر خارج المنطقة، يبدو أن الديمقراطية في أزمة. فالقادة الشعبويون برزوا في عدد من النظم الديمقراطية، وفي عدة حالات قوضوا المؤسسات الديمقراطية. لقد وجّه اقتحام مبنى الكونغرس الأمريكي ضربة قوية في قلب واحدة من أرسخ وأقوى الديمقراطيات في العالم، ما يوحي بأن الديمقراطية ربما غير قادرة على حفظ الاستقرار. في المجمل، سواء في المنطقة أو مناطق العالم الأخرى، يبدو أن الديمقراطية قد فقدت بعضاً من بريقها.

من ثم، لم يعد المواطنون في المنطقة يعتبرون الديمقراطية حلاً شاملاً وكاملاً لجميع مشاكلهم السياسية والاقتصادية. ومن عدة أوجه، ربما يكون هذا الرأي أكثر واقعية. في المتوسط، تتمتع الديمقراطية بعدة امتيازات مقارنة بنظم الحكم الأخرى. لعل أهمها هو أنها قادرة على إتاحة قدر أكبر من المحاسبة للقادة، الذين يمكن أن يُعزلوا من مناصبهم بإجراءات سلمية ونظامية. لكن هذا وحده لا يكفل قدرة القادة على التصدي بنجاح للتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المعقدة.

لكن رغم تزايد قلق المواطنين بالمنطقة من معاناة النظام الديمقراطي من عدة أوجه ضعف مهمة، فدعمهم للديمقراطية لا يزال قائماً عبر المنطقة. نتائج الاستطلاع المذكورة توضح تماماً أنه رغم تنامي القلق، فالمواطنون عبر المنطقة لم يتخلوا نهائياً عن الأمل في الديمقراطية. في أغلب الدول التي شملها الاستطلاع، لا تزال الأغلبية تؤمن بأنه رغم أن الديمقراطية غير كاملة أو مثالية، فهي نظام الحكم الأفضل. هذه النسبة تراجعت في بعض الدول على مدار السنوات العشر الماضية، لكن يبقى هذا هو رأي الثلثين على الأقل من المواطنين في جميع دول الاستطلاع تقريباً.

في الوقت نفسه، ذكر النصف على الأقل أن الديمقراطية هي نظام الحكم الوحيد في أغلب الدول؛ ما يعني أنهم غير مستعدين لقبول بدائل لهذا النظام. كذلك ظل هذا الرأي مستقراً وثابتاً خلال السنوات الأخيرة في أغلب الدول.

في المجمل، لا يظهر من الاستطلاع أن مستقبل الحكم الديمقراطي - على الأقل في المستقبل القريب - هو مستقبل واعد في المنطقة. تعمل الكثير من الأطراف في المنطقة وخارجها على تقويض الدول التي التمسست انتقالات سياسية بعد الانتفاضات العربية في 2011. أصحاب المصالح مستمرون في السعي لتجنب أن تتخذ الديمقراطية لنفسها جذوراً قوية في المنطقة. ويحتاج المواطنون إلى تبني تحركات كبرى لمحاولة التغلب على هذه المعوقات. لكن رغم هذا الأمل المحدود، فمن الواضح أن المواطنين عبر المنطقة ما زالت لديهم مطامح ديمقراطية قوية. في رأيهم، قد لا تكون الديمقراطية مثالية أو نموذجية، لكن في المجمل تبقى هي النظام المفضل على البدائل الأخرى.